اقتصاد

رئيس وفد فرنسي في «تجارة دمشق»:

أغلبية الفرنسيين يريدون إعادة العلاقات بين البلدين

| هناء غانم

بحث رئيس وأعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق مع وفد فرنسي يزور سورية إمكانية إعادة تفعيل العلاقات التجارية والاقتصادية، إذ أكد رئيس الغرفة غسان القلاع أن العلاقات بين الشعبين السوري والفرنسي كانت متينة، وعلى الفرنسيين اليوم تقديم المبادرة لإعادة العلاقات بين البلدين.

وأضاف: «نحن جاهزون للبدء من الصفر لكن بشرط أن يكون الطرف الآخر على استعداد للبدء». مبيناً أنه خلال فترة الحرب على سورية كان هناك قرار من السلطات الفرنسية بقطع العلاقات وعليها اليوم تصحيح رؤيتها تجاه سورية، وخاصة أن هناك اتفاقيات بين البلدين في العديد من المجالات الاقتصادية، ونتطلع إلى أن تكون زيارة الوفد فرصة ليتعرف على ما توصلت إليه سورية في جميع القطاعات ومنها الاقتصادية.

بدوره أكد رئيس الوفد الفرنسي تييري مارياني الوزير والنائب السابق أن السياسات الخاطئة التي تتخذها الحكومة الفرنسية هي لفئة قليلة من الفرنسيين، مؤكداً أن أغلبية الفرنسيين يريدون إعادة العلاقات بين البلدين خارج إطار السياسة، داعياً إلى إقامة جمعية سورية فرنسية لإعادة إحياء العلاقات الاقتصادية، ولابد من تعريف العالم بالانتصار السياسي والثقافي والفكري لسورية.

وأشار إلى أن سورية اليوم بدأت مرحلة إعادة الإعمار ولاسيما مع عودة الأمن والاستقرار إلى الكثير من المناطق «ولدينا طموح للانتقال إلى المشاركة في مرحلة إعادة الإعمار».

ولفت إلى أهمية إقامة مؤتمر في باريس بداية العام القادم يهدف إلى تعريف العالم بالانتصار السياسي والثقافي والفكري لسورية.

وبخصوص موضوع العقوبات أحادية الجانب بحق سورية أوضح أن الموقف في فرنسا من هذه العقوبات ليس موحداً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس اللجنة العربية والخارجية في مجلس الشعب بطرس مرجانة أن الهدف من الزيارة إيجاد مخرج للمأزق الفرنسي في السياسة عبر المنصة الاقتصادية والثقافية والتراث العالمي الذي تحمله سورية، ليكون هو نقطة إعادة ووصل العلاقات التي قطعتها الحكومة الفرنسية. وأضاف: «على فرنسا أن تأخذ المبادرة الأولى وتغير سياستها الخارجية تجاه سورية حتى يكون هناك مبادرة سورية».

بدوره أكد أمين سر الغرفة محمد حمشو أن هناك العديد من الشركات الأوروبية لديها الرغبة بالعمل في سورية.

وأضاف: «نعمل في غرفة التجارة بناء على القرار السياسي، وخاصة أن الحكومة الفرنسية كانت من الحكومات التي دعمت الإرهاب في سورية وعليها اليوم أن تظهر النوايا الحسنة والمساهمة في رفع العقوبات على سورية».

٨ آلاف تاجر في ريف دمشق يدفعون ضريبة دخل ٢,٨ مليار ليرة

مكي لـ«الوطن»: تحصيلات الضرائب آخر ١٠ أيام من العام قد تعادل ٦ أشهر

| عبد الهادي شباط

صرّح مدير مالية ريف دمشق عامر مكي لـ«الوطن» بأن الأيام الأخيرة من العام الجاري سوف تسجل زخماً في التحصيلات الضريبية، وربما تصل نسبة التحصيل في آخر ١٠ أيام من العام ما يعادل تحصيلات ٦ أشهر، وخاصة بعد أن علم الكثير من المكلفين بعدم صدور إعفاءات لهذا العام، الأمر الذي يسهم في زيادة تسديد مستحقاتهم تجاه المالية، وعدم تدويرها للعام القادم، ولم يرغب المدير بالإفصاح عن أي أرقام تخص التحصيلات تماشياً مع توجيهات هيئة الضرائب والرسوم.

وبين مكي أن نسب التحققات عالية لدى الريف، واستطاعت المديرية إنجاز الكثير من التراكمات السابقة في هذا الاطار، وخاصة شريحة متوسطي المكلفين، حيث قدرت نسبة الزيادة في التحققات لهذه الشريحة خلال العام الجاري بنحو ١٢٠٪ مقارنة مع العام السابق، وهو ما يمثل تقدماً في معالجة ملف التراكم لدى المديرية، مقدراً أن قيمة التحققات تجاوزت ٢,٨ مليار ليرة لمتوسطي الدخل بريف دمشق منذ بداية العام الجاري، علماً أن عدد التجار المكلفين بريف دمشق من شريحة متوسطي الدخل هو بحدود ٨ آلاف تاجر مكلف.

وبين أن كبار مكلفي الدخل بريف دمشق يسددون التزاماتهم لدى قسم كبار المكلفين بمالية دمشق وفق آلية العمل المعمول بها، علماً بأن هناك مطالبات من محافظة ريف دمشق أن تكون هذه الواردات ضمن مالية ريف دمشق لعدم فوات النسبة المقررة للمحافظة من هذه الواردات والمقدرة بنحو ١٠٪، مع أن الموضوع منظور حالياً أمام وزارة الإدارة المحلية حيث يتم العمل على توزيع هذه النسب من الوزارة لكن لم يتم البدء بذلك مع التوقع أن يدخل حيز التنفيذ مع بداية العام القادم.

واعتبر مكي أنه بالعموم هناك تحسن واضح في النشاط الاقتصادي بريف دمشق بدأ يؤثر إيجاباً في تحسن التحصيلات المالية وخاصة مع تحسن الظروف العامة بالمحافظة وعودة الكثير من المنشآت والمناطق الصناعية للعمل وتشغيل خطوط الإنتاج فيها، إضافة إلى أن وزارة المالية نجحت في جملة من الإجراءات عملت عليها لعودة استقطاب المكلفين وتسديد التزاماتهم تجاه مديريات المال وخاصة عبر الإعفاءات والقرارات التي تضمنت الجدولة والإعفاء من الضرائب وغرامات التأخير وخاصة لدى المناطق المتضررة، إضافة لقرارات منع السفر التي أسهمت بدفع العديد من العاملين في قطاع الأعمال المبادرة لدفع مستحقاتهم اتجاه المالية والحصول على براءة الذمة التي يحتاجونها خلال تنقلاتهم وسفرهم.

كما تحدث مكي عن جملة من الإجراءات تعمل عليها مالية ريف دمشق لتطوير عملها وواردتها وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين وخاصة لجهة تأهيل مديريات ودوائر المال التي تضررت بالمحافظة خلال السنوات السابقة وتأمين كوادر العمل اللازمة لهذه الدوائر ودعمها بما تحتاجه من مستلزمات العمل المالي وخاصة أن الكثير من ماليات ريف دمشق تعرضت لأضرار واعتداءات مباشرة عليها، وأسفرت عن أضرار واسعة طالت الهياكل والموجودات وبرامج العمل، وهو ما استدعى تخصيص فرق عمل خاصة بكل دائرة مالية بعد تحرر المنطقة الموجود بها لمعاينة المستندات والوثائق فيها والعمل على فرزها وإعادة تصنيفها للحفاظ على الحقوق العامة للدولة والمواطن، حيث توقع انجاز الكثير من أعمال التأهيل والترميم للماليات المتضررة مع بداية العام القادم ٢٠١٩.

مديرة المخابر لـ«الوطن»: ٥٧ بالمئة من عينات المواد الغذائية في حلب مخالفة للمواصفات

| علي محمود سليمان

صرحت مديرة المخابر المركزية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لينا عبد العزيز لـ«الوطن» بأن إجمالي العينات المحللة منذ بداية العام وحتى نهاية الشهر الماضي في المديرية بلغت ٤٢٧٥ عينة، ثبت مطابقة ٣٧١٨ عينة منها للمواصفات، بينما بلغت العينات المخالفة ٤٥٧ وذلك بنسبة ١٠,٦٩ بالمئة.

وأوضحت أن العينات التي تقوم بتحليلها مديرية المخابر المركزية تقسم إلى عينات غذائية وبلغ عددها الإجمالي ٣٨٢٦ عينة والمطابق منها ٣٣٣١، بينما العينات المخالفة ٣٩٥ بنسبة ١٠,٣٢ بالمئة، والقسم الثاني هو العينات غير الغذائية، وقد بلغ عددها الإجمالي ٤٤٩ موزعة إلى ٣٨٧ عينة مطابقة، و٦٢ عينة مخالفة بنسبة ١٣,٨٠ بالمئة.

ولفتت عبد العزيز إلى أن العينات التي يتم تحليلها ضمن مديرية المخابر تكون مسحوبة من القطاعين الخاص والعام، أما العينات المحللة في مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات أغلبها من العينات التي يتم سحبها من قبل دوريات حماية المستهلك من الأسواق وهي عينات لا تمثل كل الأسواق، ونسبة المخالفة تعود للعينات المسحوبة وليست لكامل السوق.

وأشارت عبد العزيز إلى أن عدد العينات المحللة في مخابر مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات بالإضافة إلى المديرية المركزية خلال ٩ أشهر من العام ٢٠١٨ بلغت ١٠٥٤٤ عينة، ومن خلال التحاليل للعينات فقد تبين أن عدد العينات المطابقة بلغ ٨٣٨٣ عينة مطابقة بنسبة ٧٩,٥٠ بالمئة، فيما بلغ عدد العينات المخالفة ٢١٦١ عينة بنسبة ٢٠,٤٩ بالمئة.

وقد توزعت العينات إلى ٨٣٥٦ عينة غذائية، نسبة المخالفة فيها ٢٧,١ بالمئة، فيما عدد العينات اللاغذائية ٢١٨٨ عينة غير غذائية بنسبة مخالفة ١٩,٤٢ بالمئة.

وبحسب بيانات مديرية المخابر ومديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات، فقد سجلت محافظة حلب أعلى عدد عينات مخالفة من خلال ٤٥٥ عينة غذائية مخالفة بنسبة ٥٦,٥٨ بالمئة، وتسجيل ١٠٥ عينات غير غذائية مخالفة، بنسبة ٦٢,٥ بالمئة، وقد حققت المديرية المركزية والمديريات الفرعية للمخابر أكثر من ٤٠٣,٧ ملايين ليرة سورية كأجور مستوفاة من تحليل ١٤٥٥١ عينة.

وأوضحت مديرة المخابر المركزية أن نسبة السلامة الغذائية في سورية خلال العام الحالي ٢٠١٨ بلغت حوالي ٧٠ بالمئة، وذلك بالمقارنة مع الأعوام السابقة خلال الأزمة، وهي نسبة جيدة نظراً للأوضاع الاستثنائية التي تمر بها البلد نتيجة آثار الأزمة وانتشار ظاهرة المواد مجهولة المصدر وعمليات التهريب والغش، فالعمل على المحافظة على السلامة الغذائية يعتبر جيداً، مضيفة بأن أخطر ما تم استخدامه من مواد الغش خلال العام الحالي كانت مادة الفورمالين أو الفورمالدهيد والتي تستخدم كمادة مضادة لتكوين الأحياء الدقيقة وهي تستخدم في الصناعات غير الغذائية ولها استخدامات في أعمال الطلاء والتحنيط وهي من المواد الكيميائية ذات السمية العالية ومع مرور الوقت تسبب أمراض السرطان في الجهاز الهضمي وتسبب بتلف الكبد والكلى، حيث تم استخدام هذه المادة للتلاعب بالحليب الفاسد أو المخزن بطريقة سيئة أو الحليب المستخرج من حيوانات مصابة ولكي لا يظهر أنه فاسد تتم إضافة مادة الفورمالين التي تظهر الحليب وكأنه حليب سليم وطازج برائحة وطعم طبيعي، حيث إن هذه المادة من المواد الكيميائية الموجودة في الأسواق ولها استخدامات خاصة لا يجوز إدخالها في الصناعات الغذائية وهي تعتبر من المخالفات الجسيمة.

وفي زيت الزيتون لوحظ أحياناً ارتفاع نسبة البيروكسيد والحموضة، وفي المنظفات لوحظ انخفاض نسبة المادة الفعالة وارتفاع نسبة الملح المضاف، كما لوحظ استخدام أصبغة وملونات غير مسموح بها ضمن المواصفات القياسية السورية في المخللات.

الأكثر «البركة» والأقل «الأردن»

موجودات المصارف الخاصة خلال ١٧٠٠ يوم زادت ١٥٤ بالمئة بالليرة و١٧ بالمئة بالدولار

| علي محمود محمد

تمثل ميزانية المصرف تحليلاً لعملياته وأرصدته في لحظة زمنية معينة، وتتضمن جانبين هما الموجودات والمطاليب، حيث تظهر مكونات الموجودات متسلسلة حسب درجة سيولتها فتظهر الأصول الأكثر سيولة في مقدمة الموجودات، تليها الأقل سيولة ثم الأقل.. وهكذا، وإن أي معاملة يقوم بها المصرف تقيد قيداً مزدوجاً مرةً في جانب الموجودات ومرةً في جانب المطلوبات، ومن ثم فالتغيير الذي يطرأ على قيمة الموجودات يقابله بالضرورة تغيير مماثل في قيمة المطلوبات، لذا فمن الأهمية بمكان دراسة تطور موجودات المصرف عبر فترة زمنية معينة إضافةً إلى دراسة إجمالي قيمة موجودات القطاع المصرفي في البلد.

ومن هنا، فقد شهد القطاع المصرفي السوري الخاص تطوراً منذ انطلاقته لغاية اليوم، إلا أن الأزمة كان لها الأثر السلبي في نشاطه والحد من معدلات نموه، ولعل تحليل تطور إجمالي موجودات هذه المصارف خلال السنوات الماضية يعطي مؤشراً واضحاً عن ذلك، فعند تدقيق البيانات المالية للمصارف الخاصة بنهاية الربع الثالث ٢٠١٨ نلاحظ أنها نمت بنسبة ٩,٥٪ عن نهاية العام ٢٠١٧، حيث بلغ إجمالي الموجودات حوالي ٢,٠٧٨ مليار ليرة سورية مقارنة بنحو ١,٨٩٨ مليار ليرة سورية نهاية العام ٢٠١٧، وذلك مع ثبات سعر الصرف وعدم تغيره بين الفترتين (نهاية العام ٢٠١٧، الربع الثالث ٢٠١٨) حيث كان (١ دولار = ٤٣٦ ل.س).

لدى تدقيق البيانات المالية للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية (١٤ مصرفاً خاصاً) من العام ٢٠١٤ ولغاية نهاية الربع الثالث ٢٠١٨ (على مدار ١٧٠٠ يوماً) نلاحظ ارتفاع قيمة موجوداتها بالليرات السورية بنسبة ١٥٤٪ بين العامين ٢٠١٤ والربع الثالث ٢٠١٨، وعند احتساب قيمتها مقومةً بالدولار الأميركي نلحظ ارتفاعاً أيضاً بنسبة ١٧٪.

بالتفصيل

بلغ إجمالي الموجودات بالليرات السورية في العام ٢٠١٤ حوالي ٨١٩ مليار ليرة، أما في نهاية الربع الثالث ٢٠١٨ فقد تخطى ٢,٠٧٨ مليار ليرة، وعند تقويم الرقم بالدولار فإن إجمالي الموجودات للعام ٢٠١٤ بلغ حوالي ٤,١ مليارات دولار على اعتبار أن (١ دولار ـ ١٩٧,٩ ل.س)، على حين بلغت الموجودات مقومة بالدولار بنهاية الربع الثالث ٢٠١٨ نحو ٤,٨ مليارات دولار على اعتبار أن (١ دولار = ٤٣٦ ل.س).

ومن خلال نتائج الربع الثالث للعام ٢٠١٨ نجد أن القطاع المصرفي الخاص استطاع زيادة قيمة موجوداته بالليرات السورية بحوالي ١,٢٥٩ مليار ل.س عما كان عليه في العام ٢٠١٤ ورفع قيمة الموجودات بالدولار حوالي ٧٠٠ مليون دولار وهذا دليل واضح على استعادة القطاع المصرفي لأرقامه المعهودة.

الموجودات بالليرة

ارتفعت موجودات المصارف الخاصة بالليرة السورية بشكل تصاعدي وبنسب ثابتة تقريباً خلال الأعوام ٢٠١٤ و٢٠١٨، حيث ارتفعت من ٨١٩ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٤ إلى ١,١٠٩ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٥، ثم إلى ١,٥٤٣ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٦، ثم إلى ١,٨٩٨ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١٧، أما بنهاية الربع الثالث ٢٠١٨ فقد ارتفع عن العام ٢٠١٧ بقيمة ١٨٠ مليار ليرة سورية حيث بلغ ٢,٠٧٨ مليار ليرة سورية، ومن ذلك يمكن القول إن موجودات المصارف الخاصة بالليرات السورية ارتفعت بنسبة ١٥٤٪ بين العامين ٢٠١٤ ونهاية الربع الثالث ٢٠١٨.

الموجودات بالدولار

عند حساب قيمة موجودات المصارف الخاصة مقومةً بالدولار الأميركي نجد تراجعاً واضحاً خلال بعض أعوام الدراسة والسبب الواضح لذلك هو انخفاض قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأميركي جراء الأزمة في سورية وما رافقها من انخفاض نشاط المصارف بشكل عام، إلا أنها عاودت الارتفاع في العام ٢٠١٧ نظراً لثبات سعر الصرف وتحسن واقع عمل المصارف المرتبط بالتحسن العام الذي بدأت تشهده سورية منذ بداية العام ٢٠١٧.

وفي التفاصيل، فقد بلغت الموجودات في العام ٢٠١٤ ما قيمته ٤,١ مليارات دولار حيث كان سعر صرف الدولار الأميركي حوالي ١٩٧,٩ ل.س، لتنخفض قيمة الموجودات في العام ٢٠١٥ إلى ٣,٣ مليارات دولار، حيث انخفض في هذا العام سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار ليبلغ ٣٣٦,٦٥ ل.س، واستمر الحال في العام ٢٠١٦ حيث انخفض سعر صرف الليرة أمام الدولار بنسبة ٥٤٪ عما كان عليه في العام ٢٠١٥ وقد بلغ ٥١٧,٤٣ ل.س ونتيجة لذلك فقد انخفض رقم موجودات المصارف الخاصة إلى ٣ مليارات دولار.

أما في العام ٢٠١٧ فقد تحسن سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار بنسبة ١٥,٧٪ حيث بلغ ٤٣٦ ل.س ومع الانفراجات الأمنية وعودة النشاط الاقتصادي بحده الأدنى شهد رقم الموجودات بالدولار تطوراً مهماً عما كان عليه في العام ٢٠١٦ حيث بلغ إجمالي الموجودات حوالي ٤,٤ مليارات دولار أي إن الموجودات قد نمت بنسبة ٤٧٪ بين العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧.

وختاماً مع نهاية الربع الثالث ٢٠١٨ فقد ارتفع رقم الموجودات بالدولار الأميركي بنسبة ٩٪ عما كان عليه في العام ٢٠١٧ حيث بلغ ٤,٨ مليارات دولار مع استقرار التحسن في سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار عند مستوى ٤٣٦ ل.س.

في هذا الصدد، ومن باب التذكير، فإن موجودات المصارف تضم كلاً من النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي، الأرصدة والإيداعات لدى المصارف، صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة، الموجودات المالية، الموجودات الثابتة، الموجودات الضريبية، الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي.

المصارف بالترتيب

إذا ما أردنا أن نوضح قيمة موجودات المصارف الخاصة كل على حدة بنهاية الربع الثالث ٢٠١٨ فنجد أن مصرف البركة سورية يتصدر قائمة موجودات المصارف الخاصة حيث بلغت موجوداته بنهاية الربع الثالث ٢٠١٨ حوالي ٣٨٩ مليار ل.س مقارنة مع ٣٢٩ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و٢٤٧ مليار ل.س في العام ٢٠١٦، بينما حل ثانياً مصرف سورية الدولي الإسلامي بواقع ٣٠٤ مليارات ل.س في الربع الثالث ٢٠١٨ مقارنة مع ٢٨٩ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و٢٠١ مليار ل.س في العام ٢٠١٦.

أما مصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد حل ثالثاً من إجمالي القطاع المصرفي (أولاً في القطاع المصرفي التقليدي) بموجودات بلغت في الربع الثالث ٢٠١٨ حوالي ٢٨٥ مليار ل.س مقارنة مع ٢٥١ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و٢٣٥ مليار ل.س في العام ٢٠١٦، وحل رابعاً مصرف سورية والمهجر بموجودات بلغت ١٧٤ مليار ل.س مقارنة مع ١٧٩ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و١٩٥ مليار ل.س في العام ٢٠١٦.

بينما احتل المرتبة الخامسة المصرف الدولي للتجارة والتمويل بموجودات بلغت ١٥٤ مليار ل.س بنهاية الربع الثالث ٢٠١٨ مقارنة مع ١٣٩ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و١٢٥ مليار ل.س في العام ٢٠١٦.

أما سادساً فقد كان بنك الشام الإسلامي بموجودات بلغت ١٥٢ مليار ل.س مقارنة مع ١٣٦ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و١٨٧ مليار ل.س في العام ٢٠١٦، وسابعاً كان بنك عودة بموجودات بلغت ١١٩ مليار ل.س مقارنة مع ١١٢ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و١٠٥ مليارات ل.س في العام ٢٠١٦.

أما مصرف فرنسبنك سورية فقد حل ثامناً بموجودات بلغت ١١٤ مليار ل.س بنهاية الربع الثالث ٢٠١٨ مقارنةً مع ١٠٥ مليارات ل.س في العام ٢٠١٧ و١١٧ مليار ل.س في العام ٢٠١٦، وحل تاسعاً بنك قطر الوطني بموجودات بلغت ١٠٢ مليار ل.س مقارنة مع ٩٨ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و١٠٧ مليارات ل.س في العام ٢٠١٦.

وكان بنك بيبلوس قد حل في المرتبة العاشرة بموجودات بلغت ٨٠ مليار ل.س مقارنة مع ٦٨ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و٧٤ مليار ل.س في العام ٢٠١٦، وأحد عشر كان البنك العربي بموجودات بلغت ٦٦ مليار ل.س مقارنة مع ٦٧ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و٧٢ مليار ل.س في العام ٢٠١٦.

أما المرتبة الثانية عشرة فقد احتلها بنك الشرق بموجودات بلغت ٦٥ مليار ل.س مقارنة مع ٤٦ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و٣٦ مليار ل.س في العام ٢٠١٦، ثم بنك سورية والخليج بموجودات بلغت ٤٤ مليار ل.س مقارنة مع ٥١ مليار ل.س في العام ٢٠١٧.

أما بنك الأردن سورية فقد تذيل قائمة القطاع المصرفي الخاص من حيث قيمة الموجودات حيث بلغت موجوداته في نهاية الربع الثالث ٢٠١٨ حوالي ٣٢ مليار ل.س مقارنة مع ٣٠ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و٣٠ مليار ل.س في العام ٢٠١٦.